



Commission  
européenne



## تقييم تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية (2014-2020)

ملخص تنفيذي

أكتوبر 2021

تم إجراء هذا التقييم لصالح المفوضية الأوروبية

الصورة في الأعلى: سوق صيد الأسماك على الشواطئ الموريتانية، العمالة اللائقة والصيد الحرفي المستخدم في موريتانيا المدعوم في إطار برنامج (Promopêche)

الصورة في الوسط: ورشة عمل نسائية في منطقة نواكشوط حول منع التطرف العنيف الممول في إطار "مشروع دعم الوقاية من الغلو العنيف في موريتانيا" (CORIM).

الصورة في الأسفل إلى اليسار: طاقم التمريض في مركز دار النعيم الصحي، منطقة عمليات البرنامج (AI-PASS).  
الصورة في الأسفل في الوسط: امرأة في منطقة ريفية خارج نواكشوط.

الصورة في الأسفل إلى اليمين: طريق روصو الممول في إطار مشروع "إعادة إعمار طريق نواكشوط - روصو".



الجهة الرائدة  
Merzhauser Str. 183  
D-79100 Freiburg

يتألف الائتلاف برئاسة: Particip GmbH من  
OPM و Itad ،Fiscus ،ECDPM ،Ecorys ، Particip

المسؤول عن الاتصال: chloe.godon@particip.de  
**FWC COM 2015**

**EuropeAid/137211/DH/SER/Multi**

العقد الخاص رقم: **2019/406161** – الجزء 1

تقييم تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية (2014-2020)

تم إجراء هذا التقييم بطلبٍ من وحدة التقييم في  
المديرية العامة للشراكات الدولية  
(المفوضية الأوروبية)  
أجرته شركة **Particip GmbH**



تعبّر الآراء الواردة في هذا التقرير عن وجهة نظر المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر  
المفوضية الأوروبية أو سلطات الدولة المعنية

تم إجراء التقييم من قبل:

سيسيل كولين - رئيسة الفريق  
إليزابيث بول - خبيرة الرئيسية  
ميشيل فانبرواني - خبير رئيسي  
زكريا أعر - خبير رئيسي  
لوك ليفيفر - مستشار أول  
ألان أنتيل - مستشار مواضيعي  
تينو إسماعيل - خبير منهجي  
كلوي جودون ومايكل ليكفيت - مديرا التقييم

تم تنفيذ التقييم من قبل شركة "Particip GmbH" وتسييره من طرف وحدة التقييم التابعة للمديرية العامة للشركات الدولية (DG INTPA).

يتحمل المؤلفون المسؤولية الكاملة عن هذا التقرير، الذي تم إعداده نيابة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي. ولا يعكس التقرير بالضرورة آراء المفوضية.



تتمثل الأهداف الرئيسية للتقييم في تقديم **تقييم شامل ومستقل** لتعاون الاتحاد الأوروبي والماضي والحاضر مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، لاستخلاص **أهم العبر** وصياغة **التوصيات** لتوجيه صنّاع القرار في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمديرية العامة للشراكات الدولية، حول سبل تحسين الإستراتيجيات والبرامج وتنفيذ التدخلات الحالية والمستقبلية.

يغطي التقييم جميع عمليات التعاون الإنمائي بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإسلامية الموريتانية من **2014 إلى 2020** ويغطي كلاً من العمليات المالية وغير المالية. يتم تحليل إجراءات المديرية العامة الأخرى للمفوضية الأوروبية (الحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية؛ والشؤون البحرية والصيد؛ والتجارة؛ والهجرة والشؤون الداخلية) من حيث التنسيق والاتساق في ما يتعلق بمساعي التنمية، في إطار النهج المتكامل والترابط بين العمل الإنساني والتنمية. يركّز التقييم بشكل خاص على **قطاعات التدخل** ذات الأولوية المحددة في البرنامج الوطني الإرشادي (PIN) التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (FED) ويتمحور حول قطاعات الحوكمة والأمن والهجرة والصحة وكذلك القدرة على التكيف والنمو الشامل. يأخذ التحليل أيضاً بعين الاعتبار القضايا الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين، أو البيئة، أو الديموغرافيا، أو حقوق الإنسان ("النهج القائم على حقوق الإنسان")، فضلاً عن موضوعات أخرى ساهمت في نجاح التعاون مع الاتحاد الأوروبي وتحقيق أهدافه، بما في ذلك التعليم والوضوح.

## السياق

تقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية على الحدود مع السنغال ومالي والصحراء الغربية والجزائر، وتحتل موقعاً استراتيجياً رئيسياً وتؤدي دوراً محورياً في العديد من **الديناميات الإقليمية والدولية**، مثل الديناميات الأمنية أو الهجرة. بعد استقلال الجمهورية الإسلامية الموريتانية في العام 1960، حكمتها أنظمة استبدادية كثيرة. تراقف أول انتقال ديمقراطي للسلطة مع وضع دستور حديث أرسى مبدأ التداول السياسي للسلطة في العام 2007. لم يدم إلا لفترة قصيرة واستعاد الجيش السلطة بسرعة. وفي العام 2019، حدث أول تداول سلمي للسلطة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال انتخابات رئاسية.

على الرغم من **صعوبات الوضع السياسي** في البلاد (قضايا التمثيل السياسي والشفافية والمساءلة المحدودة للمؤسسات)، واصل الاتحاد الأوروبي دعمه بشكل كبير، من خلال هيئات مختلفة، ولا سيما الصندوق الأوروبي للتنمية (FED) والهيئة التي تساهم في الاستقرار والسلام، بالتوازي مع اتفاقية الصيد التي ينتج عنها أيضاً تحويلات مالية كبيرة. كما استفاد البلد من صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ، الذي استهل العمل به في الأونة الأخيرة لأغراض تحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الكامنة للهجرات غير النظامية ومشاكل المشردين في أفريقيا الذي تم إنشاؤه في العام 2015، بالإضافة إلى العديد من بنود الميزانية المواضيعية التي تتناول مواضيع مثل تعزيز منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والبيئة والطاقة فضلاً عن الهيئة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. يركّز الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ فترة طويلة على تحسين البنية التحتية للبلاد، غير أنّ الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية (FED) مثل تحولاً نحو **التعاون الذي يركّز بشكل أكبر على الأهداف الإستراتيجية** حول الحكم الرشيد، والتكامل الإقليمي والقطاعات الحيوية في البلاد (الأهداف الإنمائية للألفية، الأمن الغذائي). يواصل الصندوق الأوروبي للتنمية الحادي عشر هذا النهج مع القطاعات ذات الأولوية (الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وسيادة القانون، والصحة) التي تعكس هذه التوجهات الاستراتيجية.

## المنهجية

استند التقييم على نظرية التعبير وتحليل المساهمة الذي أتاح دراسة العلاقات السببية الرئيسية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق وتغيراته. لقد وضع الفريق إطاراً تحليلياً يستند إلى مصفوفة تقييم تقوم على ثمانية أسئلة تقييم، ينطبق بعضها بشكل عرضي على التعاون بأكمله ويتعلق البعض الآخر منها بتأثير التعاون في القطاعات الكلية. استند التحليل، بالإضافة إلى دراسة الوثائق، إلى مقابلات شبه منظمة. على الرغم من الوفاء العالمي، تمكن أعضاء فريق التقييم من زيارة الميدان وعمل بعض الخبراء الدوليين جنباً إلى جنب مع خبراء وطنيين.

## المعطيات التي تم جمعها خلال التقييم

**أربع مناطق رئيسية** تمت زيارتها (عصبة، وجبديماخا، ونوانيبو، وترارزة) وحوالي عشرات البلديات لتتمكن من مراقبة العديد من التدخلات في مختلف القطاعات مباشرة.

**أكثر من 1000 وثيقة** تمت مراجعتها حول قطاعات مختلفة من التدخل في موريتانيا بالإضافة إلى توثيق غني للتدخلات الفردية، وتم البحث في أكثر من 50 موقعا إلكترونياً.

**أكثر من 220 شخصاً** تمت مقابلتهم في بروكسل وموريتانيا مثل مسؤولي الاتحاد الأوروبي ومديري المشاريع وأعضاء فرق المشروع وممثلي المجتمع المدني وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وممثلي المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين. تم إجراء 40 مقابلة في المتوسط في كل قطاع من قطاعات التحليل. في المجموع، تمت مقابلة أكثر من 90 جهة فاعلة موريتانية.

**12 مجموعة نقاش** تم تنظيمها مع أفراد استفادوا بشكل مباشر وغير مباشر من تدخلات مختلفة وكذلك مع بعض منظمات المجتمع المدني.

## الاستنتاجات

تم تجميع الاستنتاجات الـ 13 الرئيسية للتقييم أدناه في ثلاث فئات.

## التوجهات الاستراتيجية

**الاستنتاج 1.** غطى التعاون بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا في بعض الأحيان قطاعات واسعة جداً (الحوكمة، والنمو الشامل والمستدام) والكثير من مجالات التدخل الرئيسية. وأدى هذا التعاون دوراً حاسماً في صياغة الاستراتيجيات القطاعية الوطنية وتنفيذها في العديد من القطاعات وكذلك في تنمية البلاد.

خلال فترة التقييم، اكتسب المانحون غير التقليديين زخماً في موريتانيا. ومع ذلك، ظلّ الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي في عدد من القطاعات الرئيسية بما في ذلك الحوكمة والأمن والهجرة ومصايد الأسماك. جمع معظم الدعم بين مستويات مختلفة ومحاور تدخل تكاملية، وشراكة بين جهات فاعلة مختلفة (القطاع العام،

والخاص، والمجتمع المدني، والشركاء الفنيون والماليون (TFPs)، وتمت الاستجابة للقضايا الأكثر إلحاحًا التي تستهدف أنواعًا مختلفة من نقاط الضعف. أدى الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي دورًا حاسمًا في صياغة وتنفيذ بعض الاستراتيجيات القطاعية التي ساعدت في تحسين هيكلية هذه القطاعات الرئيسية المختلفة لتنمية البلاد. لم يعط الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الأولوية للتعليم خلال فترة التقييم، لكن هذا القطاع اكتسب أهمية خاصة في تخطيط البرامج الحالي 2021-2027.

**الاستنتاج 2.** لم يتبع تطور استراتيجية التدخل، الموجهة منذ البداية حول عمليات دعم مهيكلة، إطارًا استراتيجيًا واحدًا واضحًا في السنوات الأخيرة، وأظهر التركيز على البعد المؤسسي، على الرغم من قيمته، مدى محدوديته.

كانت التدخلات في إطار صندوق الأوروبي للتنمية (FED)، والتي تحتل الحيز الأكبر من الدعم في قطاعات التعاون، ذات طابع هيكلي وتنضوي ضمن منطق الشراكة مع الدولة وتعتمد بشكل كبير على بناء المؤسسات. بشكل عام، كانت نتائج هذا الدعم المؤسسي محدودة على المستوى التشغيلي بسبب تحديات الحوكمة الخاصة بموريتانيا. ومع ذلك، تظل القيمة المضافة للشراكات الوثيقة على المستوى المركزي ضرورية، كما أن الإفراط في تقديم الدعم من الخارج للتعويض عن الصعوبات التي تواجهها مشاريع الدولة يمثل مخاطر. إن تطور أدوات تمويل الاتحاد الأوروبي المستخدمة في موريتانيا، ولا سيما استخدام الأداة المساهمة في الاستقرار والسلام (ICSP) واللجوء إلى صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ (FFU)، قد أتاحت الاستجابة جزئيًا للمخاطر المباشرة ذات المحددات الظرفية والهيكلية. ومع ذلك، فإن تنوع الأدوات المنفذة بالتزامن مع الصندوق الأوروبي للتنمية (FED) لم يحدث في إطار استراتيجي واحد ومتكامل. علاوة على ذلك، على الرغم من أوجه التكامل داخل حافظة تدخل الاتحاد الأوروبي، فإن هيكلية التعاون بحسب القطاع، وليس بحسب أهداف متعددة القطاعات متوسطة / طويلة الأجل، قد ساهم في إحداث نهج منعزل.

**الاستنتاج 3.** تم أخذ مختلف معايير السياق بعين الاعتبار بطريقة متفاوتة، وخصّصت مشاريع للشباب ودعم تمكين المرأة، وكذلك بذلت جهود لدعم نهج مبتكرة نسبيًا، واجهت أحيانًا صعوبات من حيث التصميم والتشغيل.

في بعض القطاعات، تم التعاون بناءً على دراسة للقطاع بالتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع. ومع ذلك، لم تكن هذه الطريقة مستخدمة في جميع القطاعات. في العديد من الحالات، كانت صياغة سبل الدعم القطاعية تعتمد منحى خارجيًا إلى حد كبير، إذ كانت تعتمد على مقاربات دولية أو رؤية خارجية، من دون انخراط أو مشاركة السلطات الموريتانية والمجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي. وبالتالي، لم يتم أخذ العديد من خصائص موريتانيا بعين الاعتبار بشكل كافٍ في الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما دور الثقافة العربية والروابط مع كلٍّ من الدول العربية وغرب إفريقيا. لم يتم دائمًا تحليل خصوصية الهيكل الديموغرافي متعدد الأعراق في البلاد والقضايا السياسية ذات الصلة بوضوح ودمجها في الدعم المقدم بغض النظر عن قطاع التدخل. ومع ذلك، فقد حظي موضوع الشباب باهتمام متزايد تجسد بشكل خاص في بعض عمليات الدعم الأخيرة المقدمة من الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الأوروبي بالترويج لقضايا النوع الاجتماعي في قطاعات معينة من خلال أعمال هادفة.

**الاستنتاج 4.** لقد شمل الدعم الكثير من البلدان أو المؤسسات الإقليمية، ولكن البعد الإقليمي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وموريتانيا لم يتم تناوله إلا جزئيًا. غالبًا ما كان الدعم الإقليمي للاتحاد الأوروبي يتكون من FFU و ICSP على وجه الخصوص) من عناصر قطرية تُنفذ بشكل منعزل. لا يظهر بوضوح دمج التدخلات في موريتانيا في استراتيجية إقليمية شاملة. في الواقع، كان التآزر بين الاستراتيجية الإقليمية ومشاريع تعاون الاتحاد الأوروبي مع موريتانيا وتلك مع البلدان المجاورة نادرًا.

## البعد التشغيلي

**الاستنتاج 5.** واجه تنفيذ استراتيجية التعاون تحديات مهمة تتعلق بالشراكة والملكية

واجه الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي تحديات مهمة تتعلق بالملكية والمشاركة والتواصل مع السلطات على المستويين المركزي والمحلي. لم تكن الشراكة الكامنة وراء استراتيجية التعاون فعالة على أرض الواقع بسبب عدة عوامل: الإجراءات الإدارية المرهقة، هندسة المشاريع المعقدة والطموحة، فضلاً عن تطور طريقة التمويل نحو الإدارة المباشرة من دون توضيح الأسباب بشكل كافٍ للشركاء الوطنيين ومن دون توقع أهمية مشاركتهم في جميع مراحل التدخل.

**الاستنتاج 6.** على المستوى العالمي وفي بعض المشاريع، ظلت إدارة استراتيجية التعاون عامة للغاية. ويرتبط ذلك بتعريف واسع للأهداف وبالادوات التي لا تسمح بمتابعة المؤشرات والآثار الدقيقة أو التي لا تتبع نهجًا منظمًا.

لم يتم ربط أهداف التعاون المحددة في بداية دورة وضع البرامج، والتي تغطي إطارًا مدته سبع سنوات، بأهداف متوسطة الأمد محددة مما يسمح بمتابعة النتائج المرجوة. تقوم إستراتيجية التعاون على خطط عمل سنوية للتدخلات التي يمولها البرنامج الوطني الإرشادي (PIN) ولا تنصّ على تحويلها إلى خطة عمل شاملة تشمل على كلِّ الدعم الممول من مختلف هيئات الاتحاد الأوروبي، ولا إجراءات الدول الأعضاء. وبالتالي، فإن التكامل بين الإجراءات لتحقيق النتائج لا يزال غير موثّق بشكل جيد، في حين أن التدخلات نُفذت تدريجيًا لمرعاة تطور السياق المتدهور لمنطقة الساحل. بالإضافة إلى ذلك، تمت متابعة النتائج والآثار بشكل محدود نسبيًا. وأدى غياب أداة لتوجيه نتائج التعاون الإجمالية إلى تعقيد توحيد نتائج الدعم وإبرازها. وقد تكرّر هذا التشرذم على مستوى بعض المستفيدين الذين اتّبِعوا منطق "مشروع" مستقل ولكن من دون متابعة موحدة للنتائج، على سبيل المثال في قطاعات العدل، أو الهجرة، أو الأمن، أو التوظيف. تعود هذه التحديات المتعلقة بالمتابعة إلى نقص في الموارد البشرية في هيكليات الاتحاد الأوروبي المشاركة ولدى الشركاء التابعين للدولة.

**الاستنتاج 7.** وعلى الرغم من عدم وجود برمجة مشتركة، فإن عمليات التبادل وأوجه التآزر مع الدول الأعضاء منتظمة، ولكن من دون رسملة استراتيجية كاملة للمزايا النسبية لكلٍّ منها. فتصبح هذه الدول تدريجيًا شريكة منفذة للاتحاد الأوروبي وتحد من تعاونها الثاني.

ثمّة العديد من أوجه التآزر بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. ومع ذلك، لم يتم تحسين المزايا النسبية لكلٍّ منها في إطار استراتيجية عامة وخطة عمل وبرمجة مشتركة رسمية. يؤدي الدور المتنامي لوكالات التعاون في تنفيذ الدعم إلى خلق تحديات سياسية جديدة وتحديات متعلّقة بالوصول إلى الأموال مع مساهلة الدول الأعضاء أمام الاتحاد الأوروبي، وهو أمر غير فعال في الواقع. لا يوجد إطار حقيقي لدور الدول الأعضاء في تحديد مشاريع الاتحاد الأوروبي وتنفيذها. الأمر الذي يساهم في تطوير مقاربات انتهازية، لا استراتيجية وفعالة، فضلاً عن تعدد الجهات الفاعلة التي تعمل على الموضوع نفسه. وعلى مستوى آخر، فإن التمويل الثاني من بعض الدول الأعضاء أخذ في الانخفاض. فلدَى هذه الدول ميل إلى الرجوع إلى الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يؤدي دورًا جوهريًا في العديد من القطاعات لمعالجة نقاط الضعف في السياق. تظهر القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي من خلال مستوى المبالغ المخصّصة والتغطية الواسعة متعددة القطاعات وقدرته على الجمع بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة.

**الاستنتاج 8.** قام الاتحاد الأوروبي باستثمارات كبيرة لدعم التنسيق والنهج الوطنية، لكن فعاليتها تَقَوّضت بسبب غياب الإشراف الوطني الحقيقي وعدم مشاركة المانحين غير التقليديين في أطر التنسيق الموضوعية.

يُعدّ الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي جزءًا من أطر التنمية الوطنية ويعزز التنسيق بين الجهات الفاعلة في معظم القطاعات، حتى لو لم يتم إضفاء الطابع الرسمي عليه دائمًا وهو لا يزال أمرًا معقدًا في القطاعات الرئيسية (القدرة على التكيف، والنمو الشامل، والدائم، والسلامة). تؤدي خدمات الدولة دورًا محدودًا





في تنسيق الشركاء الفنيين والماليين (PTFS). تغيب أهمّ الدول الفاعلة (دول الخليج على وجه الخصوص) عن هذه الأطر، رغم أنها تتدخل بشكل كبير في البلاد. تم اختبار أنماط معينة من التعاون، بطريقة هامشية نسبيًا، عبر بلدان ثالثة مثل المغرب أو تونس.

## الاستنتاجات القطاعية

**الاستنتاج 9. الحوكمة وسيادة القانون:** ساهم الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بطرق مختلفة في تحسين الحوكمة وسيادة القانون لا سيما من خلال المساهمات الكبيرة في حماية حقوق الإنسان كما ساهم أيضًا في ظهور جهات فاعلة في المجتمع المدني ذات مصداقية وفي إصلاح المالية العامة.

ساهم الاتحاد الأوروبي في العديد من الإنجازات المهمة، لا سيما مصداقية العملية الانتخابية التي أدت إلى أول تداول سياسي سلمي للسلطة في موريتانيا. لم يكن لدعم اللامركزية والتنمية المحلية التأثيرات المرجوة في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية وبسبب مقاومة معينة من الإدارة، لا سيما لنقل المهارات والموارد للسلطات المحلية لتتمكن من تقديم الخدمات العامة عن قرب. كما ساهمت مختلف أشكال الدعم لقطاع العدالة في تطوير واعتماد سياسة قطاعية، لكن تنفيذها لا يزال في المرحلة الأولية. ساهم الدعم المهيكل المقدم للمجتمع المدني في دعم مطالباتهم بتحسين بيئة عملهم. ومع ذلك، فإن وقف الدعم المخصص للمجتمع المدني على النطاق الجغرافي قد حدّ من هامش التفاعل بين الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الموريتاني. أما في ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ساهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في رعاية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال المُنح المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية وشركائها المحليين. ومع ذلك، لا تزال مشاكل الاستدامة قائمة.

**الاستنتاج 10. الأمن:** قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا ومبتكرًا لقطاع الأمن، ولا سيما للاستراتيجيات الحكومية بشأن الأمن والتنمية، والنهج الإقليمي لمجموعة دول الساحل الخمس، والوقاية من التطرف. إن تأثيرات الدعم على الديناميات الأمنية في شبه المنطقة (sous-région) ليست واضحة للغاية في هذه المرحلة، والمشاريع على المستوى الوطني تستهدف الوقاية في المقام الأول.

يستهدف الدعم الأمني الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في إطار الصندوق الوطني للتنمية (FED) القضايا الأمنية المتعلقة بعزل بعض المناطق المعرضة للخطر بالفعل قبل الأزمة في مالي لعام 2012. وقد تطوّر المشروع جزئيًا لدعم مؤسسات التدريب في البلدان، مع أهداف بناء القدرات على المدى الطويل، وإنشاء الوحدات التي تهدف إلى تعزيز الروابط مع السكان والسيطرة على الأراضي. في الواقع، لم يُترجم الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى استهداف مباشر وعملي للمخاطر الأمنية التي تعاني منها المنطقة، مثل التهريب عبر الحدود أو الشبكات الإرهابية. تمّ تعزيز الإشراف على الخطاب العام الديني، فضلًا عن منع التطرف، بناءً على الإجراءات التي اتخذتها السلطات، ولكن قبل الأزمة في مالي، وبالتالي دون العمل على الديناميكيات الأخيرة للجماعات المتطرفة. على المستوى الإقليمي، لم يكن من الممكن الاستفادة من النتائج الجيدة لإدارة الأمن في البلاد لتحقيق نتائج في دول مجموعة الخمس الأخرى.

**الاستنتاج 11. الهجرة:** يؤدي الاتحاد الأوروبي دورًا أساسيًا في إدارة الهجرة في موريتانيا وهيكل تدفقات الهجرة عبر الحدود، وتحقيق نتائج بشكل أساسي من حيث الأمن. من ناحية أخرى، لم يتم تحسين الإمكانيات الاقتصادية لهذه الظاهرة، ولا تزال التحسينات المباشرة فيما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين محدودة.

ساهم الاتحاد الأوروبي في تعزيز مراعاة ظاهرة الهجرة في موريتانيا من خلال تنفيذ عملي إستراتيجية تمت صياغتها إلى حدّ كبير على غرار المعايير الدولية. ونظرًا لتعقيد الظاهرة في السياق الموريتاني، فإن أبرز الدعم المقدم والنتائج الأكثر بروزًا تتعلق بالبعد الأمني للظاهرة، بدلاً من الجوانب المتعلقة بالحوكمة والاقتصاد والحماية والوصول إلى الخدمات الأساسية. لا تزال التحديات المتعلقة بحقوق المهاجرين لا تلقى الاهتمام المطلوب فيما يتعلق بمستوى الاحتياجات، ولا سيما بالنسبة للسكان الأكثر تعرضًا للخطر واحتياجاتهم الأساسية أثناء عمليات العودة القسرية من الاتحاد الأوروبي (جزر الكناري). ولم تتم مراعاة قضية الهجرة بشكل كافٍ في التخطيط لنموّ البلد (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك) (SCAPP)، بما في ذلك من منظور تنظيمي. ومع ذلك، فإن التقدم الأخير في الإطار القانوني، وكذلك التزام السلطات في تطوير / تحديث الوثائق لتحسين إدارة الهجرة وحوكمتها، يمثلان مؤشرًا إيجابيًا وفرصة لدعم تفكيك الشبكات ودعم ضحايا الاتجار والتهريب.

**الاستنتاج 12. الصحة:** ساهم الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في تحسين إدارة القطاع الصحي وإمكانية الوصول العادل إلى الخدمات الصحية الأساسية بشكل مستدام - وبذلك، الاستجابة لسياق الجائحة الجديد.

دعم الاتحاد الأوروبي إصلاحات حوكمة قطاع الصحة الرئيسية وكذلك الأنشطة الرامية إلى تعزيز نظام الصحة الأساسي. يشكل الاتحاد الأوروبي أحد الشركاء الرئيسيين الذين دعموا استراتيجية التمويل الوطنية وتطوير التأمين الصحي، وتعزيز إنشاء صندوق مشترك للتغطية الصحية الشاملة ودعم تنفيذه. حققت هذه التدخلات مكاسب دائمة نظرًا لتبني هذا الهدف السياسي على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي في زيادة توافر الخدمات الصحية الأساسية وينبغي أيضًا زيادة إمكانية الوصول المالي إليها. كما ارتفعت معدلات استخدام الخدمات الصحية بشكل ملحوظ خلال فترة التقييم. قدم الاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا في الاستجابة لوباء كوفيد-19، لا سيما من حيث معدات الحماية والتدريب وتعزيز نظام المراقبة الوبائية، وهو أمر حقق نتائج مرضية. ومع ذلك، فإن القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الوبائية والقدرة التشغيلية للخدمات الصحية لا تزال ضعيفة، فضلًا عن توافر الأدوية الأساسية ونوعية الرعاية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير بين المرافق الصحية.

**الاستنتاج 13. القدرة على التكيف والنمو الشامل والمستدام:** أدى الاتحاد الأوروبي دورًا إيجابيًا في دعم ديناميكية الدولة من حيث النمو الشامل، في سياق يتأثر بالمخاطر المناخية والضعف المؤسسي وانعدام الأمن الإقليمي. كانت نتائج الدعم ملموسة بشكل رئيسي على المستوى المحلي في مناطق التدخل، وبعضها لا يزال متواضعًا.

جعل الاتحاد الأوروبي "الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة" (SANAD) محور التركيز الرئيسي للبرنامج الوطني الإرشادي (PIN) للصندوق الأوروبي للتنمية الحادي عشر (FED). كانت استراتيجية التعاون، الموجهة على المستويين المركزي واللامركزي، مناسبة من خلال الجمع بين الحوكمة والبنية التحتية وهيكل الاستثمارات للقطاعات الزراعية والرعية على مستوى الأسرة والمجتمع. ساهم الاتحاد الأوروبي في نمو وافتتاح المناطق الريفية المستهدفة من خلال مشاريع هيكلية كبرى مثل الطرق الإستراتيجية (طريق روسو) ومحطة الطاقة التي تعمل على تحسين التغذية الكهربائية للناس. كما تمّ تحسين استدامة القطاعات، لكنّ انعدام الأمن الغذائي والتغذوي مستمر ويفتقر إلى التآزر مع المساعدات الإنسانية. كما أنّ مشاريع التدريب التقني والمهني إيجابية وتهدف إلى التآزر مع القطاعات الواعدة وإدماج المرأة. نظرًا إلى هذه الأهمية، يمارس الاتحاد الأوروبي دورًا رياديًا في هذا المجال، حتى لو بقي عدد الدورات التدريبية محدودًا. ومع ذلك، فقد واجهت التدخلات العديد من التأخيرات بالإضافة إلى العديد من التحديات الداخلية والخارجية، مثل صعوبة العثور على شركاء تنفيذيين أكفاء، ونقص التشاور على المستوى المحلي، ولكن أيضًا التغييرات المؤسسية المتكررة، التي أخرت بعض الإصلاحات ولم تسهّل الملكية الوطنية. في الآونة الأخيرة، أثرت أزمة كوفيد-19 والخطر المفروض على السفر عبر الحدود الإقليمية بشكل كبير على الكثير من الأشخاص الذين يعتمدون على الهجرة الموسمية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد كان لذلك عواقب على سلاسل القيمة الزراعية والرعية والأغذية الزراعية، وأولئك الذين يعتمدون عليها.



- التوصية 1:** وضع استراتيجية تعاون قطري واحدة لدول الاتحاد الأوروبي ومتابعتها بشكل منهجي؛ يجب أن تعمل هذه الاستراتيجية على هيكلة كل الدعم المقدم في الدولة من خلال دمجها في إطار نهج إقليمي.
- التوصية 2:** تحسين ملاءمة استراتيجية التعاون للسياق من خلال إضفاء طابع مؤسسي ومحليّ مزدوج عليها وتوفير دعم شعبي أكبر، وصياغة أهداف واقعية، وربط الدعم المؤسسي بالنتائج التشغيلية، مع الأخذ في الاعتبار التركيب المعقدة للمتحدثين باللغة العربية المتعلقة بتعدد الثقافات واللغة، الديموغرافيا، والسعي وراء مناهج مبتكرة مصممة خصيصاً لتلائم السياق.
- التوصية 3:** تعزيز الشراكة مع هياكل الدولة في مختلف مراحل دورة تخطيط البرامج.
- التوصية 4:** توطيد الاتساق والتأزر على المستوى الداخلي بهدف التوفيق بين التدخلات وتفعيل الترابط، وعلى المستوى الخارجي مع الدول الأعضاء، والشركاء الفنيين والماليين (PTF) والمانحين غير التقليديين:
- **على المستوى الداخلي:** بين القطاعات، المديرات العامة، ووفود الاتحاد الأوروبي في البلدان الحدودية، من أجل زيادة تفعيل الترابط الثلاثي بين الإنسانية والتنمية والسلام من خلال تحديد أفضل وتنفيذ مشترك.
  - **على المستوى الخارجي:** دعم الاستفادة من المزايا النسبية للدول الأعضاء، ومواصلة الجهود لضمان التنسيق والتكامل والاتساق في المناهج مع الشركاء الفنيين والماليين ودعم التزام المانحين غير التقليديين بالاستراتيجيات الوطنية (بدعم من الحكومة والجهات الفاعلة الوطنية).
- التوصية 5:** تعزيز آليات المتابعة وتعديل التدخلات من أجل زيادة المساءلة المتبادلة والكفاءة وكذلك لتحديد الآثار الموحدة للاستراتيجية وزيادة هيكلة مشاركة وكالات التعاون في الدول الأعضاء.
- التوصية 6:** تعزيز الكفاءة المهنية والمصداقية للمجتمع المدني في القطاعات الاستراتيجية، وتوسيع نطاق الإجراءات "التجريبية" للتنمية الإقليمية، وحماية حقوق الإنسان، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، والتمكين والتكامل الاقتصادي للشباب ودعم إصلاحات المالية العامة.
- التوصية 7:** تعزيز معالجة المخاطر الأمنية الفورية من خلال إطار استراتيجي شامل، واستهداف التدفقات عبر الحدود وتقارب الدعم الوطني من مختلف البلدان المعنية.
- التوصية 8:** تعزيز نهج متعدد القطاعات وعابر للحدود إزاء الهجرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للبلاد وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مراعاة نقاط ضعف السكان المهاجرين واللاجئين.
- التوصية 9:** ترسيخ إنجازات برنامج دعم القطاع الصحي من حيث الشراكة ودعم الإصلاحات الهيكلية والسعي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وفق أبعادها الرئيسية الثلاثة (العرض والطلب وجودة الرعاية).
- التوصية 10:** مواصلة وتعزيز نهج سلسلة القيمة الحالي للمشاريع في قطاع الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة على المستويين المركزي وغير المركزي مع إطار برنامجي أكثر كفاءة وتولي قيادة الاتحاد الأوروبي بشكل كامل في هذا القطاع بالإضافة إلى هدف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق.
- التوصية 11:** تعزيز فرص التأزر والدعم المتبادل "المريح للجانبين" بين المشاريع، ولا سيما بين مصادر التمويل في قطاع "الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة"، وبرنامج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي والاستقرار ومكافحة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية وظاهرة النازحين، والاندماج المهني بعد التدريب الفني والمهني.